الأمم المتحدة S/2020/1076

مجلس الأمن

Distr.: General
3 November 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/1054، الذي قدمه الاتحاد الروسي فيما يتعلق بالبند من جدول الأعمال المعنون "المرأة والسلام والأمن". ووفقا لإجراءات التصويت التي وافق عليها الأعضاء والمبينة في الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 (S/2020/253) – وهو إجراء اتُفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببها وباء فيروس كورونا – حظي مشروع القرار بتأييد خمسة أصوات (الصين، الاتحاد الروسي، إندونيسيا، جنوب أفريقيا وفييت نام) بدون أي معارضة مع امتناع 10 أعضاء عن التصويت (إستونيا، ألمانيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، سانت فنسنت وجزر غرينادين، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر والولايات المتحدة الأمريكية). ولم يُعتمد مشروع القرار لعدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات.

وعملا بذلك الإجراء، أرفق طيه نسخا من الوثائق ذات الصلة.

رسالتي المؤرخة 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020 الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن، التي عرضت فيها للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/1054 (المرفق 1 والضميمة)؛

ورسائل الرد الواردة من أعضاء مجلس الأمن تبين مواقفهم الوطنية من مشروع القرار (المرفقات 2 إلى 16)؛

والبيانات التي قدمها أعضاء مجلس الأمن فيما بعد مُعللين فيها تصويتهم (المرفقات 17 إلى 28).

وستصدر هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) فاسيلي **نيبنزيا**
رئيس مجلس الأمن

011220 031120 20-14609 (A)

الرجاء إعادة التدوير

المرفق 1

رسالة مؤرخة 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

وفقا للإجراء الذي اتفق عليه أعضاء مجلس الأمن في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن وباء فيروس كورونا، على النحو المبين في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى جميع أعضاء المجلس (S/2020/253)، أود أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي.

لقد ناقش أعضاء المجلس مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي فيما يتعلق بالبند من جدول الأعمال المعنون "المرأة والسلام والأمن". وقد وضع باللون الأزرق مشروع القرار هذا الوارد في الوثيقة S/2020/1054 والمرفق طيه.

وبصفتي رئيس المجلس، أطرح مشروع القرار المذكور أعلاه للتصويت بموجب هذه الرسالة. وستبدأ فترة التصويت غير القابلة للتمديد على مشروع القرار هذا ومدتها 24 ساعة في تمام الساعة 14/00 من يوم الخميس 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وتنتهي فترة التصويت غير القابلة للتمديد ومدتها 24 ساعة في تمام الساعة 14/00 من يوم الجمعة 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

ويرجى تقديم تصويتكم (مؤيدين أو معارضين أو ممتنعين عن التصويت) على مشروع القرار هذا وأي تعليل محتمل للتصويت عن طريق إرسال رسالة موقعة من الممثل الدائم أو القائم بالأعمال بالنيابة خلال فترة التصويت غير القابلة للتمديد وهي ساعتان كما هو مبين أعلاه إلى مدير شعبة شؤون مجلس الأمن بالأمانة العامة (egian@un.o+6rg).

وأعتزم تعميم رسالة تتضمن نتائج التصويت في غضون ثلاث ساعات من انتهاء فترة التصويت ومدتها 24 ساعة. وأعتزم أيضا عقد مؤتمر عن بعد بالفيديو لمجلس الأمن لإعلان نتيجة التصويت بعد انتهاء فترة التصويت بوقت قصير، بعد ظهر يوم الجمعة، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

(*توقيع*) فاسيلي **نيبنزيا**
رئيس مجلس الأمن

ضميمة

الأمم المتحدة

S/2020/1054

مجلس الأمن

Provisional
29 October 2020
Arabic
Original: English

الاتحاد الروسي: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد التزامه بتنفيذ القرارات 1325 (2000) و 1820 (2008) و 1888 (2009) و 1889 (2009) و 1960 (2010) و 2106 (2013) و 2122 (2013) و 2242 (2015) و 2467 (2019) و 2493 (2019) المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والبيانات ذات الصلة الصادرة عن رئاسته تنفيذا متواصلا وتاما قوامه التآزر،

وإذ يضع في اعتباره مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، والمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين التي تقع على عاتق مجلس الأمن بموجب الميثاق،

وإذ يؤكد من جديد في هذا الصدد أهمية تحقيق السلام والأمن المستدامين، وذلك عن طريق الحوار والوساطة والمشاورات والمفاوضات السياسية الرامية إلى رأب فجوة الخلافات وإنهاء النزاعات،

وإذ يسلّم بأهمية اتباع نهج متوازن إزاء الركائز الأربع للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والمتمثلة أساسا في المشاركة، والوقاية، والحماية، والإغاثة والإنعاش،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه بشأن الأثر السلبي غير المتناسب الناجم عن جائحة كوفيد19-، ولا سيما أثرها الاجتماعي والاقتصادي، على النساء في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان التي دمرتها النزاعات المسلحة، أو في حالات ما بعد انتهاء النزاع، أو الحالات المتأثرة بالأزمات الإنسانية،

وإذ يشير إلى الالتزامات الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين، وكذلك إلى الالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنونة "المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (A/S-23/10/Rev.1)، ولا سيما الالتزامات المتعلقة بالمرأة والنزاع المسلح، وإذ يعيد تأكيد التزامات الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري الملحق بها، وإذ يحث الدول التي لم تصدّق عليهما أو تنضم إليهما بعد على أن تنظر في القيام بذلك،

وإذ يكرر تأكيد التركيز المنصب على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ***وإذ يؤكد من جديد*** أن تمكين النساء والفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين أمران لهما أهمية بالغة في منع نشوب النزاعات والجهود الأعم الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين، ***وإذ يشدد كذلك*** على أن العقبات الكأداء التي تحول دون تنفيذ القرار 1325 (2000) بصورة تامة لن يذلّلها إلا الالتزام الراسخ بمشاركة المرأة وبحقوق الإنسان، وتضافر جهود القيادات، واتساق المعلومات والدأب في العمل، وتقديم الدعم من أجل بناء أسس إشراك المرأة في عملية صنع القرار بجميع مستوياتها،

وإذ يعيد تأكيد الدور الرئيسي المنوط بالدول الأعضاء فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل لجميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، والدور التكميلي الهام المنوط بكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ***وإذ يسلّم كذلك*** بأن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن احترام حقوق الإنسان وكفالتها لجميع الأشخاص الموجودين في أراضيها والخاضعين لولايتها على النحو المنصوص عليه في أحكام القانون الدولي، ***وإذ يعيد*** التأكيد على أن أطراف النزاعات المسلحة هي المسؤولة في المقام الأول عن كفالة حماية المدنيين،

وإذ يسلّم بضرورة سد الثغرات وتقوية الروابط بين عمل الأمم المتحدة الميداني في مجالي السلام والأمن وعملها في مجالي حقوق الإنسان والتنمية باعتبار ذلك وسيلة من وسائل معالجة أسباب النزاع المسلح من جذورها والتصدي للأخطار التي تهدد أمن النساء والفتيات في سياق السعي إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين،

وإذ يسلّم بضرورة أن يولي في عمله مزيدا من الاهتمام المنهجي لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بما يضمن بوجه خاص تعزيز مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وحلّها وفي بناء السلام، ***وإذ يلاحظ*** في هذا الصدد ضرورة تقديم تقارير منتظمة في الوقت المناسب بشأن المرأة والسلام والأمن،

وإذ يرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في سبيل تنفيذ القرار 1325 (2000) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي، بما في ذلك وضع خطط عمل ومخططات إطارية تنفيذية تكميلية أخرى، مع توفير ما يكفي من الموارد اللازمة لها، ***وإذ يشجع*** الدول الأعضاء على مواصلة التنفيذ على هذا النحو بطرق من بينها تعزيز الرصد والتقييم والتنسيق،

وإذ يسلّم بأن أوجه عدم المساواة والتمييز ضد النساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك في مجالات منها فرص التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، تشكل عقبات أمام مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي جهود الوساطة وبناء السلام، ***وإذ يؤكد*** الحاجة الملحّة إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، والقضاء على الفقر وتوفير الحماية الاجتماعية، وتعزيز فرص حصول الفتيات على التعليم،

وإذ يعيد تأكيد الدور الرئيسي الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في إعادة التلاحم بين شرائح المجتمع في مرحلة التعافي، ***وإذ يؤكد*** ضرورة إشراكها في وضع استراتيجيات ما بعد انتهاء النزاع وتنفيذها من أجل أخذ وجهات نظرها واحتياجاتها في الحسبان، ***وإذ يعرب*** عن القلق لأن قدرة المرأة على المشاركة في عمليات صنع القرارات العامة والانتعاش الاقتصادي لا تلقى في كثير من الأحيان ما يكفي من الاعتراف أو التمويل

في حالات ما بعد انتهاء النزاع، ***وإذ يشدد*** على أن تمويل احتياجات المرأة في بداية مرحلة الإنعاش أمر حيوي لزيادة تمكين المرأة، وهو ما يمكن أن يسهم في فعالية بناء السلام بعد انتهاء النزاع،

وإذ يشير إلى أهمية إسهام المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والقيادات النسائية للمجتمعات المحلية، في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام، ***وإذ يؤكد أهمية*** مواصلة إشراك هذه الجهات ومشاركتها بصورة مجدية في جميع عمليات السلام، ***وإذ يظل*** يساوره بالغ القلق إزاء التهديدات والاعتداءات والقيود التي تستهدف منظمات المجتمع المدني وهي تضطلع بعملها والتي تعوق قدرتها على المساهمة في تحقيق السلام والأمن الدوليين،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام S/2020/946، وبما يرد فيه من توصيات من أجل العقد القادم في سياق حلول الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325، ***وإذ يشير*** إلى تقرير الأمين العام المؤرخ 17 أيلول/سبتمبر 2015 (S/2015/716) الذي قُدمت فيه توصيات الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار 1325،

1 - يحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000) الذي يتيح فرصة فريدة للوقوف على التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وكذلك الفرصة للالتزام بالارتقاء أكثر بتنفيذها، ويسلّم في الوقت نفسه بأن عام 2020 يصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عُقد في بيجين وتم فيه اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، ويهيب بجميع الدول الأعضاء إلى تسخير هاتين المناسبتين لتكثيف الجهود الوطنية والإقليمية والتعاون الدولي؛

2 - ***يلاحظ بقلق*** بالغ العقبات الكأداء التي تحول دون تنفيذ القرار 1325 (2000) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن تنفيذا تاما، وإزاء تمثيل المرأة تمثيلا ناقصا في أحيان كثيرة في العديد من العمليات والهيئات الرسمية المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين، وإزاء العدد المتدني نسبيا للنساء اللاتي يشغلن مناصب عليا في المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بمجالات السياسة والسلام والأمن، وإزاء التمثيل الجغرافي غير المتوازن للمرأة وعدم كفاية الاستجابات الإنسانية التي تراعي الاعتبارات الجنسانية والدعم اللازم لتولي المرأة أدوارا قيادية في هذه السياقات، ونقص التمويل المتاح في مجال المرأة والسلام والأمن وما لذلك من آثار سلبية على صون السلام والأمن الدوليين؛

3 - ***يشدد على*** الأهمية الحاسمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا في منع العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع والتصدي له، وعلى أهمية كفالة سلامة النساء والفتيات وتمكينهن لكي يشاركن مشاركة مجدية في عمليات السلام ومنع نشوب النزاعات وإعادة بناء المجتمعات، وعلى أن حماية المرأة ومشاركتها هما بالتالي مترابطتان ارتباطا وثيقا ومتعاضدتان كما تشير إلى ذلك جميع قراراته السابقة بشأن المرأة والسلام والأمن؛

4 - ***يحث*** الدول الأعضاء على التنفيذ التام لأحكام جميع قرارات مجلس الأمن السابقة ذات الصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وعلى تعزيز جهودها المبذولة في هذا الصدد؛

5 - ***يحث*** كذلك الدول الأعضاء على الالتزام بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وأولوياتها من خلال ضمان وتشجيع مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية ذات مغزى في جميع مراحل عمليات السلام، بسُبل منها تعميم مراعاة المنظور الجنساني، ومواصلة الالتزام بزيادة عدد النساء في صفوف حفظة السلام المدنيين والعسكريين على جميع المستويات وفي المناصب الرئيسية؛

6 - ***يحث*** أيضا الدول الأعضاء على أن تكفل تهيئة بيئة عمل آمنة ومواتية تراعي الاعتبارات الجنسانية للمرأة في عمليات حفظ السلام وأن تتصدى للتهديدات وأعمال العنف الموجهة ضدها، وأن تظل ملتزمة بتعزيز جهودها الجماعية للنهوض بمشاركة النساء العسكريات والمدنيات في عمليات حفظ السلام بصورة كاملة ومتساوية ذات مغزى على جميع المستويات وفي جميع المناصب، بما فيها المناصب القيادية العليا، ***ويدعو*** جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة، وكذلك البلدان التي تستضيف عمليات حفظ السلام إلى مواصلة زيادة عدد ومشاركة النساء العسكريات من أفراد عمليات حفظ السلام؛

7 - ***يحث*** الدول الأعضاء الداعمة لعمليات السلام على تيسير إدماج المرأة ومشاركتها بصورة كاملة ومتساوية ذات مغزى في محادثات السلام منذ انطلاقها، سواء في وفود الأطراف المتفاوضة أو في الآليات المنشأة لتنفيذ الاتفاقات ورصدها، ***ويشجع*** الدول الأعضاء على دعم الجهود المبذولة، بما في ذلك دعم النساء في الوقت المناسب لتعزيز مشاركتهن وبناء قدراتهن في عمليات السلام، من أجل معالجة نقص تمثيل النساء ومشاركتهن في جدول أعمال السلام والأمن؛

8 - ***يدعو*** الدول الأعضاء إلى تعزيز جميع حقوق المرأة، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية، ***ويحثها*** على زيادة تمويلها للبرامج المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك عن طريق زيادة المعونة المقدمة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع لبرامج تعزز المساواة بين الجنسين وأمن المرأة وتمكينها اقتصاديا، وكذلك عن طريق دعم المجتمع المدني، وعلى دعم البلدان في حالات النزاع المسلح وحالات ما بعد النزاع، بما في ذلك من خلال إتاحة الوصول إلى التعليم والتدريب وبناء القدرات، في سياق تنفيذها للقرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ***ويدعو كذلك*** إلى مزيد من التعاون الإنمائي الدولي فيما يتعلق بتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، ويدعو مقدمي المعونة إلى مواصلة تتبّع التركيز على المنظور الجنساني في مساهمات المعونة وتقديم مزيد من المعلومات والتقييمات بشأن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

9 - ***يحيط*** علما بعمل فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، على النحو المعرَب عنه في القرار 2242 (2015) لتيسير الأخذ في عمله بنهج أكثر انتظاما إزاء مسألة المرأة والسلام والأمن، وإفساح المجال أمام تعزيز الإشراف على جهود التنفيذ وتنسيقها، ***ويقر*** بالدور الهام الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذا الصدد؛

10 - ***يشجع*** المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على مواصلة تعزيز وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في منطقة كل منها، ***ويشجعها*** كذلك على تحديد خطوات عملية قابلة للقياس من أجل تنفيذ الخطة، فضلا عن تعزيز التعاون وتبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بتنفيذها؛

11 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره السنوي المقبل عن تنفيذ القرار 1325 (2000) وقراراته اللاحقة مزيدا من المعلومات عن التقدم المحرز منذ اتخاذ القرار 1325 والتحديات المتبقية في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتوصيات بشأن سُبل التصدي للتحديات الجديدة والناشئة، وكذلك النهوض بمشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية ذات مغزى في عمليات السلام وكفالة تلبية احتياجاتها المحددة في اتفاقات السلام؛

12 - ***يقرر*** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

المرفق 2

رسالة مؤرخة 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

أشير إلى رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020 بشأن مشروع القرار المتعلق بالمرأة والسلام والأمن (S/2020/1054).

ووفقا للإجراء المحدد لاتخاذ القرارات في ظل الظروف الاستثنائية الحالية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، يسرني أن أشير إلى أن بلجيكا تمتنع عن التصويت على مشروع القرار هذا.

(*توقيع*) فيليب **كريدلكا**

السفير

الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

المرفق 3

رسالة مؤرخة 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكركم وفريقكم على دعمكم القوي في تيسير إجراءات التصويت.

وأرجو أن أحيطكم علما بأن الصين تصوت مؤيدة لمشروع القرار (S/2020/1054) الذي قدمه الاتحاد الروسي بشأن بند جدول الأعمال "المرأة والسلام والأمن".

(*توقيع*) جانغ **جون**

السفير

الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

المرفق 4

رســـالة مؤرخة 29 تشـــرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن

أشير إلى رسالتكم المؤرخة 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020 بشأن مشروع القرار S/2020/1054 المقدم في إطار بند جدول الأعمال ”المرأة والسلام والأمن“.

وبناء على تعليمات من حكومة بلدي، يمتنع وفد الجمهورية الدومينيكية عن التصويت على مشروع القرار المذكور أعلاه.

(*توقيع*) خوسيه سنغر **وايسنغر**

السفير

المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية لدى مجلس الأمن

المرفق 5

رسالة مؤرخة 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة من الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أبلغكم، سيدي الرئيس، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، بأن وفد بلدي يمتنع عن التصويت على مشروع القرار S/2020/1054 فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "المرأة والسلام والأمن".

(*توقيع*) سفين **يورغنسن**

السفير

الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

المرفق 6

رسالة مؤرخة 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالفرنسية]

أشير إلى الرسالة المؤرخة 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020 التي تدعو أعضاء المجلس إلى التصويت على مشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي فيما يتعلق بالبند ”المرأة والسلام والأمن“، الذي وُضع باللون الأزرق تحت الرمز S/2020/1054.

وتمتنع فرنسا عن التصويت عليه.

(*توقيع*) نيكولا **دو ريفيير**
السفير
الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

المرفق 7

رسالة مؤرخة 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أكتب إليكم، سيدي، ردا على رسالتكم المؤرخة 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020 التي بدأتم بها إجراء تصويت مكتوب تمشيا مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين أعضاء مجلس الأمن.

وفيما يلي تصويت جمهورية ألمانيا الاتحادية على مشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي فيما يتعلق ببند "المرأة والسلام والأمن" الوارد في الوثيقة S/2020/1054

تمتنع جمهورية ألمانيا الاتحادية عن التصويت على مشروع القرار المذكور أعلاه.

(*توقيع*) كريستوف **هويسغن**

السفير

الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

المرفق 8

رسالة مؤرخة 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بالإشارة إلى الرسالة التي وجّهها الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس مجلس الأمن، المؤرخة 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020 بشأن مشروع القرار المتعلق بالمرأة والسلام والأمن (S/2020/1054).

وأشير هنا إلى أن إندونيسيا تصوت مؤيدة لمشروع القرار.

(توقيع) ديان تريانسياه **دجاني**

السفير

الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

المرفق 9

رسالة مؤرخة 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم ردا على رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020 التي تدعو أعضاء المجلس إلى الإبلاغ عن تصويتهم على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/1054 الذي قدمه الاتحاد الروسي في إطار بند جدول الأعمال "المرأة والسلام والأمن".

ووفقا للإجراءات المؤقتة المتفق عليها لاعتماد القرارات خلال القيود المفروضة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، يشرفني أن أشير إلى أن جمهورية النيجر قررت الامتناع عن التصويت على مشروع القرار المذكور.

(*توقيع*) نياندو **أوغي**
القائم بالأعمال بالنيابة
نائب الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

المرفق 10

رسالة مؤرخة 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى الرسالة التي كتبتها بصفتي رئيس مجلس الأمن، المؤرخة 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020، بشأن بدء إجراءات التصويت على مشروع القرار بشأن بند "المرأة والسلام والأمن" (S/2020/1054).

ووفقا لإجراءات اتخاذ قرارات مجلس الأمن المعمول بها خلال فترة القيود المفروضة على التنقل في نيويورك بسبب جائحة مرض فيروس كورونا المبينة في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن (S/2020/253) يشرفني أن أبلغكم بأن الاتحاد الروسي يصوت مؤيدا لمشروع القرار.

(*توقيع*) فاسيلي **نيبنزيا**
السفير
الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

المرفق 11

رسالة مؤرخة 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/1054، الذي قدمه الاتحاد الروسي بشأن بند ”المرأة والسلام والأمن“.

وفي هذا الصدد، أود أن أبلغكم بأن سانت فنسنت وجزر غرينادين تمتنع عن التصويت على مشروع القرار المذكور أعلاه.

(*توقيع*) إينغا روندا **كنغ**

السفيرة

الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

المرفق 12

رسالة مؤرخة 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أشير إلى رسالتكم المؤرخة 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020 بخصوص مشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي بشأن بند ”المرأة والسلام والأمن“ على النحو الوارد في الوثيقة S/2020/1054.

يصوت وفد جمهورية جنوب أفريقيا مؤيدا مشروع القرار المذكور أعلاه.

ومرفق أيضا تعليل للتصويت.

(*توقيع*) جيري ماثيوز **ماتجيلا**

السفير

الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

المرفق 13

رسالة مؤرخة 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة 29 تشرين الأول/أكتوبر الموجهة من الممثل الدائم للاتحاد الروسي، بصفته رئيسا لمجلس الأمن، بشأن مشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "المرأة والسلام والأمن"، على النحو الوارد في الوثيقة S/2020/1054، أود أن أبلغكم، سيدي، بأن تونس تمتنع عن التصويت على مشروع القرار ذاك.

(*توقيع*) طارق **الأدب**

السفير

الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

المرفق 14

رسالة مؤرخة 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة 29 تشرين الأول/أكتوبر الموجهة من رئيس مجلس الأمن، تمتنع المملكة المتحدة عن التصويت على مشروع القرار S/2020/1054، فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "المرأة والسلام والأمن".

(*توقيع*) جوناثان **ألن**

السفير

القائم بالأعمال للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

المرفق 15

رســـالة مؤرخة 30 تشـــرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

في التصويت على مشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي فيما يتعلق ببند جدول الأعمال ”المرأة والسلام والأمن“ (S/2020/1054)، تمتنع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت.

(*توقيع*) كيلي **كرافت**

السفيرة

الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

المرفق 16

رسالة مؤرخة 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة 29 تشرين الأول/أكتوبر الموجهة من رئيس مجلس الأمن والمتعلقة بمشروع القرار المقدم في إطار بند جدول الأعمال المعنون "المرأة والسلام والأمن" الوارد في الوثيقة S/2020/1054، أود أن أبلغكم، سيدي، بأن فييت نام تصوت لصالح مشروع القرار المذكور.

(*توقيع*) دانغ دينه **كوي**

السفير

الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

المرفق 17

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريدلكا

نشكر الوفد الروسي على تنظيم المناقشة المفتوحة أمس (S/2020/1084) بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار التاريخي 1325 (2000). ونرحب أيضا بإعلان روسيا والصين عن مشاركتهما في فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن.

وخلال المفاوضات بشأن مشروع القرار هذا، دأبت بلجيكا، مع أغلبية أعضاء المجلس، على تأييد الإبقاء على الصياغة التي اتفق عليها مؤخرا بشأن الجوانب الحاسمة الأهمية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. والواقع أن فهمنا للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والديناميات الجنسانية قد تطورا على مدى السنوات العشرين الماضية، ويعكس الإطار المعياري هذه التحولات. ولو اعتمد مشروع القرار، لقوض المكاسب التي حققها أسلافنا بشق الأنفس. ولهذا السبب تمتنع بلجيكا عن التصويت على مشروع القرار هذا.

والمسائل التالية، على وجه الخصوص، تثير بالغ قلق وفدنا.

ولا يفي النص بالحد الأدنى من المعايير فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني وحقوق الإنسان. وينبغي للدول الأعضاء تمكين المجتمع المدني والقيادات النسائية لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على أرض الواقع.

واللغة المستخدمة لوصف أثر مرض فيروس كورونا على المرأة لا تعكس بالقدر الكافي الدور الرائد الذي لعبته المرأة في التصدي للجائحة.

ولا يعكس القرار على نحو كاف الإطار المعياري، بما في ذلك عدم كفاية الإشارة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتوصية العامة رقم 30 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

ويكاد النص الحالي يخلو من الصياغة ذات المغزى بشأن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أو المساءلة عنها. وقد طرح وفدنا عدة مقترحات بشأن سد الفجوات في البيانات، وتمويل الخطة، فضلا عن التغلب على الحواجز الهيكلية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين، وهي اقتراحات لم تنعكس في مشروع القرار.

إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ملك لجميع النساء في كل مكان. ومن خلال إنجازاتهن، فقد جعلن الخطة ملكا لهن. إننا هنا لمجرد كفالة استمرار مجلس الأمن في دعمهن، بالأقوال، وفي المقام الأول بالأفعال. ومن المهم أن يبقى المجلس موحدا ونحن نحافظ على الجهود الرامية إلى تنفيذ وتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

المرفق 18

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

[الأصل بالصينية]

نأسف لرؤية أن مشروع القرار المتعلق بالمرأة والسلام والأمن لم يعتمد. يزعم عضو معين أنه يولي أهمية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولكن أفعاله لا تتطابق مع أقواله.

لقد أيدت الصين منذ البداية مبادرة روسيا الرامية إلى الترويج لمشروع قرار إحياء للذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000) وإعطاء زخم جديد للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونعتقد أن هذا سيساعد على إعادة تأكيد التزامنا بالخطة ويحفز الزخم الإيجابي من أجل تنفيذها على نحو أفضل. وبهذه الروح، شاركت الصين في المفاوضات بصورة بناءة، وأسهمت في تحسين النص وفي بناء توافق الآراء. ولو أظهر بعض الأعضاء نفس الروح البناءة والوحدة والمرونة، لكان بإمكاننا التوصل إلى توافق في الآراء وإرسال إشارة إيجابية.

إن النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن عملية متطورة ومثرية. وينبغي أن نظل منفتحين وأن نكون شموليين إزاء منظور وعناصر جديدة، وأن نشدد على حل المشاكل الأساسية التي تواجه تنمية المرأة بدلا من التمسك فقط بالصياغة القائمة ورفض التحسين. وفي مناسبات عديدة، أكدت البلدان النامية مرارا وتكرارا أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 مترابطتان وغير قابلتين للتجزئة. إن تحقيق التنمية المستدامة وتمكين المرأة اقتصاديا أمران أساسيان لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام وتعزيز حماية المرأة ومشاركتها. لقد قدمت الصين مقترحات في هذا الصدد، كررها بعض الزملاء.

ونعتقد أنه ينبغي للأعضاء، في مشاورات المجلس ومفاوضاته، احترام بعضهم بعضا، ومراعاة كل منهم لشواغل ومصالح الآخر، وإيجاد أرضية مشتركة. هذا أمر بالغ الأهمية لوحدة المجلس وفعاليته. ونأمل أن يتكاتف جميع أعضاء المجلس لتعزيز الوحدة في النهوض بالعمل الهام للمجلس، بما في ذلك الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا الحفاظ على فعالية المجلس وقدرته على اتخاذ الإجراءات والارتقاء إلى مستوى توقعات الدول الأعضاء والمجتمع الدولي

المرفق 19

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

قررت الجمهورية الدومينيكية الامتناع عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/1054، الذي قدمه الاتحاد الروسي بشأن المرأة والسلام والأمن.

في البداية، أود أن أؤكد مجددا على التزام الجمهورية الدومينيكية القوي بالنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وحينما تقدم الاتحاد الروسي بمبادرة لاتخاذ قرار بشأن الاحتفال بالذكرى العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000) وتعزيز تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، أعربت الجمهورية الدومينيكية عن تأييدها لذلك رغم إيماننا بضرورة توجيه التركيز الكامل إلى سد الثغرات القائمة والتعجيل بتنفيذ الالتزامات السابقة الواردة في القرارات العشرة التي اتخذها مجلس الأمن بالفعل بشأن هذه المسألة.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنهنئ الاتحاد الروسي على تنظيمه هذا العام جلسة مناقشة بشأن المرأة والسلام والأمن (S/2020/1084)، كانت بمثابة منبر هام للتداول بشأن القضايا الرئيسية، والنظر في اتخاذ إجراءات متناسقة من أجل التنفيذ، كما أعرب عن ذلك مقدمو الإحاطات الموقرون الذين دعوا إلى هذه المناسبة. ونحيي كذلك الإعلانين الصادرين عن الاتحاد الروسي والصين بشأن مشاركتهما في فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن.

لقد دخلت الجمهورية الدومينيكية في عملية التفاوض بروح بناءة وحسن نية، وهو ما حافظنا عليه طوال فترة المفاوضات.

وفي ضوء الإطار الزمني القصير المتاح للتفاوض على مشروع القرار هذا، اقترحت الجمهورية الدومينيكية، إلى جانب الغالبية العظمى من الوفود، العمل على أساس نص موجز وقصير مع تركيز مقترحاتنا على الاحتفاظ بصيغة متفق عليها من القرارات السابقة التي من شأنها أن تسفر عن توافق الآراء والتوازن اللازم بشأن نص من هذا النوع.

غير أن مشروع القرار أخفق في تناول الجوانب الرئيسية الحاسمة، فهو لا يفي بالمعايير الدنيا في سياق الإطار المعياري للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مثل إدراج نهج لحقوق الإنسان، ويغفل الإشارة إلى التوصية العامة رقم 30 للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تم الاتفاق عليها في القرارات السابقة، بما في ذلك في القرارين التذكاريين الأخيرين.

ولا يعالج مشروع القرار المقدم تحديات رئيسية إزاء التنفيذ، مثل عدم كفاية تمويل الخطة والحواجز الهيكلية التي تعترض المساواة بين الجنسين، والافتقار إلى المساءلة؛ كما أنه لا يحترم الاعتبارات الأخرى المتفق عليها التي اعتمدت مؤخراً في القرار 2493 (2019) بشأن دور المجتمع المدني والقيادات النسائية وحمايتها.

إن اعتماد مشروع القرار هذا، ولا سيما بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، كان من شأنه أن يعرّض التقدم المحرز على مدى السنوات العشرين الماضية للخطر.

فهناك تاريخ طويل، يفضي إلى القرار 1325 (2000)، حيث المرأة والمنظمات النسائية هي التي تحدث تغييراً حقيقياً في حياة النساء والفتيات في الدول التي مزقتها الحروب أو المارة بمرحلة ما بعد النزاع. ويجب توجيه أي خطوات أو قرارات أو مبادرات يتخذها مجلس الأمن في هذا الصدد لدعم النساء ودعم عملهن وسد الثغرات القائمة في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

المرفق 20

بيان البعثة الدائمة لإستونيا لدى الأمم المتحدة

تقدم إستونيا هذا البيان تعليلاً لتصويتها على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/1054، الصادر في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

تعتبر إستونيا مسألة المرأة والسلام والأمن جزءاً لا يتجزأ من جدول أعمال مجلس الأمن. وقد رحبنا بالخطوات التي اتخذت لتطوير هذه الخطة ودعمناها، بما في ذلك عن طريق مشاركتنا في تقديم قرارات المجلس الرئيسية بشأن المرأة والسلام والأمن على مدى أكثر من 10 سنوات. وتواصل إستونيا تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الصعيد الوطني وقد جعلنا منها إحدى أولوياتنا كعضو منتخب في مجلس الأمن.

ولذلك تقدّر إستونيا الاهتمام الذي كرسه الاتحاد الروسي لمسألة المرأة والسلام والأمن خلال فترة رئاسته، بما في ذلك المناقشة التي نظمت في 29 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/2020/1084) بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000). وتعتقد إستونيا أن الذكرى السنوية ينبغي أن تُستخدم لتعزيز الالتزامات التي قطعت بشأن المرأة والسلام والأمن، ولتعزيز التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن في هذا الصدد.

وبينما ترى إستونيا أن مجلس الأمن قد وضع بالفعل إطاراً معيارياً شاملاً بشأن المرأة والسلام والأمن، فقد شاركنا بصورة بنّاءة وبنيّة حسنة في المفاوضات بشأن مشروع القرار المعروض علينا بهدف كفالة توصل المجلس إلى نتيجة تضيف قيمة إلى الخطة وتنفيذها.

كما تستند مشاركتنا إلى الاقتناع بأننا لا نستطيع أن نتراجع خطوة إلى الوراء عن التزاماتنا. ونعتقد أن امتلاك زمام الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يقع على عاتق العديد من الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والنساء من بناة السلام الذين عملوا بتصميم على النهوض بها، وأنه ليس من حقنا أن ننتقص من ذلك.

إن المقترحات التي قدمناها مراراً وتكراراً خلال مناقشة المشروع المعروض علينا تجسد هذه الاعتبارات. ونأسف بشدة لأن عددا من اقتراحاتنا، التي استندت إلى اتفاقات المجلس حتى الآن، لم تدمج في المشروع الوارد في الوثيقة S/2020/1054.

ويستبعد النص بصيغته الحالية العناصر الرئيسية المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك متطلبات حماية تلك العناصر ودعمها. ونظراً للتهديدات الخطيرة والأعمال الانتقامية التي تتعرض لها المدافعات عن حقوق الإنسان، فإن هذا إغفال صارخ لدور شركائنا الرئيسيين في تنفيذ القرار 1325 (2000).

إن النص لا يمثّل على نحو كاف الأساس الذي يقوم عليه القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي تستند إليه الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك التوصية العامة رقم 30 الصادرة عن لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وهو لا يتصدى بما فيه الكفاية للصلة بين القيود المفروضة على تمتع المرأة الكامل بحقوق الإنسان وبين التحديات المتصلة بمشاركتها وحمايتها. كما أنه لا يعالج الحواجز الهيكلية التي تواجهها المرأة.

ولا يجسّد النص على نحو كاف أهمية المشاركة والقيادة بصورة كاملة ومنصفة ومجدية للمرأة في عمليات السلام – وهو ما يشكل عيباً رئيسياً في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن – والوسائل الكفيلة بضمان ذلك. ويستبعد مشروع القرار أيضاً دور القيادة النسائية في التصدي لجائحة فيروس كورونا.

لقد اتخذ مجلس الأمن قراراً بإدماج شواغل المرأة والسلام والأمن في جميع الحالات الخاصة بكل بلد على حدة في جدول أعماله، بيد أن مشروع القرار لا يذكر هذا الجانب الرئيسي من تنفيذ الخطة. كما أنه يغفل أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل الأمم المتحدة بأسرها لدعم التنفيذ الكامل لقرارات المجلس المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ونحن نقدر تقديراً عالياً تعاون جميع الزملاء في المجلس الذين شاركوا في مناقشات بشأن هذا النص. ونعتقد أن الخبرة والانفتاح اللذين جلبهما هؤلاء الزملاء إلى المناقشات كان من شأنهما أن يوفرا لنا حلولاً للتوصل إلى ناتج توافقي من نواتج المجلس من شأنه إنصاف الذكرى السنوية العشرين لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. ونأسف لأن الكثير من اقتراحاتهم لم تلق آذاناً صاغية طوال عدة جولات من المفاوضات. ونؤكد على ضرورة ضمان حوار حقيقي، وشفافية وانفتاح في أي مداولات للمجلس.

ونأسف أسفاً صادقاً لأن مشروع النص لا يفي بالهدف الذي حدده في بداية هذه العملية. ونعتقد أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ملك لنا جميعاً، وبالتالي فإن مسؤوليتنا هي التأكد من أننا نقف مع التزامنا تجاه المرأة كجزء من هدفنا المتمثل في كفالة السلام والأمن. ولهذه الأسباب، امتنعت إستونيا عن التصويت على مشروع القرار هذا.

المرفق 21

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل بالفرنسية]

ترحب فرنسا بالتزام الاتحاد الروسي بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، كما يتجلى من تنظيمه للمناقشة المفتوحة في 29 تشرين الأول/أكتوبر (S/2020/1084) والإعلان عن مشاركته في فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن الذي أنشئ في عام 2015.

وقد شاركت فرنسا، بوصفها من المؤيدين منذ أمد بعيد للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وشريكة لروسيا، مشاركة شفافة وبناءة في عملية التفاوض على مشروع القرار S/2020/1054، بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000).

غير أن مشروع القرار الذي طرحته روسيا للتصويت لا يتناسب مع التحديات المطروحة ولا يرقى إلى مستوى الطموح المطلوب. ونأسف بشكل خاص لرفض الطلبات التي أعربت عنها الأغلبية الساحقة من الوفود لإعادة تأكيد ما هو أساسي، مثل الدور الذي لا غنى عنه للمجتمع المدني. ولم تسمح لنا الرغبة في اعتماد مشروع القرار قبل نهاية هذا الشهر بالتوحد حول نص توافقي.

غير أن المناقشة التي جرت في مجلس الأمن (S/2020/1084) أكدت بشكل لا لبس فيه أن لدينا إطارا معياريا قويا وأن الوقت قد حان لتنفيذ كل قرار من قراراتنا.

ولكل هذه الأسباب، قررت فرنسا الامتناع عن التصويت على مشروع القرار هذا.

المرفق 22

بيان الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هويسغن

على مدار ثلاثة أسابيع، عملت ألمانيا وأغلبية أعضاء المجلس بشكل بناء مع روسيا بوصفها ميسرة لمشروع القرار S/2020/1054 على الرغم من اعتقادنا بأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تستند إلى إطار معياري قوي ولا تحتاج إلى المزيد من القرارات في هذه المرحلة. وكان الاكتفاء بنص تذكاري قصير هو الخيار الأفضل. فما نحتاج إليه هو العمل وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بأكملها، وليس المزيد من الكلمات.

وقد طالبنا مراراً وتكراراً بتضمين مشروع القرار المتعلق بخطة المرأة والسلام والأمن عبارات قوية بشأن دعامة حقوق الإنسان التي تقوم عليها الخطة، كما ورد في جميع القرارات السابقة. كما طالبنا بأن يعبر المشروع بصورة كافية عن الدور الحاسم للمجتمع المدني والنساء من بناة السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على أرض الواقع، كما في القرارات السابقة. وقد دعونا إلى إيجاد توازن في التعبير عن الخطة بأكملها وإدراج أحدث المعايير المتفق عليها بشأن مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة، ومكافحة العنف الجنسي وحقوق الضحايا، والمساءلة، ودور المرأة الحاسم في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وللأسف، لم تُلبى نداءاتنا، على الرغم من جهودنا وجهود أغلبية أعضاء المجلس.

وقد شعرنا بخيبة أمل كبيرة لأن الميسر لم يشارك بطريقة شفافة على الرغم من الساعات الطوال من المشاورات والمناقشات الثنائية.

ولو كان مشروع القرار قد اعتُمد، لأدى إلى تآكل المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وإلى الإضرار بالإنجازات السابقة بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000). ولهذا السبب، اضطرت ألمانيا، فضلا عن تسعة أعضاء آخرين في المجلس، للامتناع عن التصويت على مشروع القرار هذا.

ليس هناك احتكار فيما يتعلق بالحقوق الإنسانية للمرأة ولا للمرأة والسلام والأمن. إن هذه الخطة تخص جميع النساء في كل مكان. ومن واجبنا أن نجعل تبوؤ جميع هؤلاء النساء للمكان اللائق بهن في نهاية المطاف أمرا ممكنا. وكما قالت داناي غوريرا في المناقشة المفتوحة أمس: "إن الغرف التي يهيمن عليها الذكور في القرن الحادي والعشرين لا بد وأن تكون أمرا محرجا لنا جميعاً" (S/2020/1084).

المرفق 23

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

نشكر روسيا على مبادرتها بتقديم مشروع القرار الهام S/2020/1054 للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000). ونأسف أسفا عميقا لأن مشروع قرار بالغ الأهمية كهذا لم يحظ بتوافق الآراء في لحظة محورية كهذه.

وسيسجل التاريخ أنه، ولأول مرة، لم يُعتمد مشروع قرار جرى تقديمه في إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

إننا نفهم أنه كان ينبغي إدراج العديد من العناصر الجوهرية في مشروع القرار كقيمة إضافية، كما نصحت بذلك مرارا بعض الوفود. غير أنه سيكون أمرا ضارا أن نغفل ونتجاهل مشروع القرار، الذي ينطوي على إمكانية واضحة للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بصورة بناءة. وهو يكمل جميع قرارات مجلس الأمن السابقة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولذلك، قررت إندونيسيا بحزم التصويت مؤيدة له.

ولا تزال إندونيسيا ملتزمة بتوفير دعم قوي للتنفيذ الكامل للقرار 1325 (2000) والقرار 2538 (2020) وقراراته اللاحقة. وتشكل جميع هذه القرارات أسسا قوية لتعزيز مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

ونحن نشارك بنشاط، وسنواصل المشاركة، في المبادرات والأنشطة البناءة التي تضطلع بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة المعنيين، والتي تعزز النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وفي هذا الصدد، تعتقد إندونيسيا أنه يجب علينا أن نعمل معا بروح الوحدة والتضامن والتفاهم. إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بالغة الأهمية لجميع البلدان وجميع النساء في جميع أنحاء العالم. ولذلك، فإن جميع البلدان تمتلك هذه الخطة الهامة.

المرفق 24

بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

إذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، يجب أن نتطلع إلى التزام ميثاق الأمم المتحدة ببناء عالم يمكن فيه لجميع البشر العيش في سلام مع توفير الحماية لحقوقهم الإنسان الأساسية، بما في ذلك حقهم في التنمية، استرشادا بإعلان الحق في التنمية. وفي هذا الصدد، فإن من مصلحة البشرية جمعاء أن تلتزم المرأة في جميع أنحاء العالم وعلى مدار سنوات عديدة بالنهوض بأهداف المساواة والسلام والتنمية لجميع النساء في كل مكان.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لا سيما في أعقاب إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام 1995، يجب أن ندرك أن المرأة لا تزال تواجه التمييز وعدم المساواة، مما يعوق مشاركتها الكاملة في بناء مجتمعات مستدامة.

ولا تزال النساء والفتيات يتحملن وطأة الفقر وعدم المساواة والتخلف. وفي حالات النزاع، يتعرض أمنهن الشخصي والاقتصادي والمدني والسياسي للتقويض المستمر. وللأسف، كشفت جائحة مرض فيروس كورونا عن الأثر غير المتناسب الذي تواجهه المرأة في حالات الأزمات.

ويجب أن نواصل توجيه جهودنا نحو إيجاد حلول مستدامة للتحديات التي ما زالت تواجهها المرأة. واستهدف القرار 1325 (2000)، بشأن المرأة والسلام والأمن، المتخذ قبل 20 عاما، التصدي للتحديات التي تواجهها المرأة في حالات النزاع المسلح وما بعد النزاع. وتمثل القرارات التسعة اللاحقة التي اتخذها المجلس بشكل جماعي التزام المجتمع الدولي بالتصدي الشامل لهذه التحديات.

وفي هذا الصدد، تكرر جنوب أفريقيا تأكيد دعمها القاطع والثابت للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وجميع القرارات التي اتخذها المجلس لتعزيز هذه الخطة.

وتقدر جنوب أفريقيا الجهود التي بذلها الاتحاد الروسي، بصفته رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، في تقديم مشروع قرار للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000). إن المبادرة بتقديم مشروع قرار بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000) ليست حسنة التوقيت فحسب، بل ضرورية أيضا كي يفكر مجلس الأمن في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فضلا عن إعادة تأكيد التزام مجلس الأمن بجميع القرارات السابقة المتخذة بشأن هذه المسألة.

ونرى أن مشروع القرار S/2020/1054 يحمي الإطار المعياري الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بالحث على تنفيذ جميع القرارات السابقة التي اتخذها المجلس حتى الآن بشأن تلك الخطة. وبالتالي، فإنه يحافظ على المكاسب التي تحققت ليس من خلال القرار 2493 (2019) فحسب، والذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع في عام 2019، ولكن أيضا من خلال جميع قرارات مجلس الأمن بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومما يطمئننا أن كل قرار من القرارات المتعلقة بالخطة يحتفظ بأهميته، ولا يحل مشروع القرار الحالي محل أي منها.

وكان من الممكن أن يكون مشروع القرار أكثر طموحا من خلال النهوض بالإطار القائم لدينا بالفعل. وكان يمكن تعزيز الإشارات إلى الحقوق الإنسانية للمرأة ومشاركة المجتمع المدني وحمايته، بما في ذلك بناة السلام من النساء، فضلا عن المبادرات الرامية إلى معالجة الحواجز الهيكلية والمؤسسية.

وبالإضافة إلى ذلك، كان ينبغي أن يولي مشروع النص اهتماما للقضايا الناشئة التي تؤثر على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مثل جائحة مرض فيروس كورونا، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، فضلا عن العنف الجنساني.

وفي حين أن مشروع القرار المقدم لا يعالج تلك المسائل بشكل كاف، فإننا ندرك أنه يؤكد مجددا، ولا ينفي، جميع القرارات السابقة التي تغطي بالفعل هذه المسائل، ولا سيما القرار 2493 (2019)، الذي اتخذه المجلس بالإجماع قبل عام. ولذلك، تعتبر جنوب أفريقيا مشروع القرار هذا هو الحد الأدنى المطلوب للحفاظ على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ولهذا السبب، صوتت جنوب أفريقيا مؤيدة لمشروع القرار المعروض علينا اليوم، لأنه يؤكد على المجموعة الكاملة من القرارات ذات الصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ويحافظ عليها، والأهم من ذلك، أنه يشكل احتفالا بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000).

في الختام، من المؤسف أن خلافات جيوسياسية بسيطة أدت إلى عدم استعداد العديد من أعضاء المجلس للمشاركة البناءة والسعي إلى التوصل إلى حل وسط بشأن مشروع القرار. وتقوض هذه الخلافات روح العمل الجماعي المتعدد الأطراف المطلوب منا القيام به للتصدي للتحديات التي تواجه المرأة.

المرفق 25

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

تود تونس أن تعرب عن تقديرها للاتحاد الروسي على الجهود التي بذلها لتيسير المفاوضات حول مشروع القرار S/2020/1054، بشأن المرأة والسلام والأمن. وتظل تونس ملتزمة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتشاطر أعضاء المجلس رأيهم بأن الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000) يتيح فرصة مناسبة من حيث التوقيت لإعادة الالتزام بإطاره المعياري والدعوة إلى تنفيذه بالكامل.

ونعتقد أنه تم إحراز تقدم كبير في العقدين الماضيين وأن الاحتفال بالذكرى السنوية للقرار 1325 (2000) يتطلب إعادة تأكيد واضح للالتزام بتلك الإنجازات السابقة.

وننوه بالجهود المكثفة التي بذلها وفد الاتحاد الروسي لتجسيد جميع الأفكار المعرب عنها طوال عملية التفاوض. ونقدر على وجه التحديد الإشارة إلى الحاجة إلى تمثيل جغرافي متوازن للمرأة والرغبة في تعزيز الصياغة المتعلقة بالعوامل الإنمائية والاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء عدم المساواة بين الجنسين والنزاع.

وتكتسي الصياغة التي سبق الاتفاق عليها في قرارات مجلس الأمن الأخيرة أهمية قصوى، لا سيما عندما ترتبط بالمسائل المتصلة بحقوق الإنسان وتنفيذ الصكوك الدولية، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ودور المجتمع المدني ومشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة ومتساوية وذات مغزى في عمليات صنع القرار. وتحققت هذه الجوانب بعد مفاوضات مستفيضة أجرتها جميع الأطراف وتوصلت من خلالها إلى حلول توفيقية هائلة. وثمة أهمية بالغة أيضا لتسليط الضوء على الأثر غير المتناسب لجائحة مرض فيروس كورونا على النساء والفتيات، على النحو الذي أعيد تأكيده في القرار 2532 (2020) وفي العديد من قرارات الأمم المتحدة وتقاريرها الأخرى.

ومن هذا المنظور، ستواصل تونس الالتزام بالإطار المعياري للخطة، مع معالجة الثغرات المتبقية التي تم تحديدها أساسا في غياب التنفيذ ونقص التمويل. إن تونس على أهبة الاستعداد لمواصلة المشاركة البناءة والتعاون الكامل مع جميع أعضاء المجلس وجميع شركائها من أجل النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في الأمم المتحدة وعلى أرض الواقع.

المرفق 26

بيان القائم بالأعمال للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

إن المملكة المتحدة، بوصفها نصيرة فخورة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لن تقبل أي إضعاف للتقدم الذي تحقق بشق الأنفس على مدى العشرين عاما الماضية.

وقد أعربنا مرارا عن اقتناعنا بأن الإطار المعياري للمرأة والسلام والأمن إطار قوي. وكما سمعنا من الإحاطات المقنعة في المناقشة المفتوحة أمس (S/2020/1084)، فإن ما تبقى هو أن نعالج ثغرة التنفيذ وأن نتخذ إجراءات. ولا حاجة إلى أي قرار إضافي ما لم يعمل على إضافة قيمة متميزة إلى المكتسبات التي تحققت. وعلى الرغم من تحفظاتنا على مقترح القرار، ظل نهجنا بناء ولم نتوقف عن المشاركة طوال العملية.

وتعاونا بسهولة وقبلنا بحلول وسط بشأن بعض أولوياتنا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من أجل التوصل إلى مشروع نص لا يؤدي، على الأقل، إلى انتكاس الخطة. وقد أعربنا عن قلقنا إزاء مشروع القرار S/2020/1054 طوال المفاوضات، وطلبنا باستمرار اعتماد الصياغة المتفق عليها مؤخرا في الجهود الرامية إلى الحفاظ على سلامة الإطار المعياري. وللأسف، لم تُلب دعواتنا المتكررة لإدراج العبارات ذات الصلة بالحقوق الإنسانية للمرأة وحماية المجتمع المدني. ونتشاطر الرأي السائد على نطاق واسع بأن مشروع النص يفتقر إلى الصياغة الكافية بشأن التنفيذ ولا يجسد العناصر الأساسية للإطار، مثل النهج الأساسي القائم على الحقوق والحواجز الهيكلية التي تحول دون المساواة بين الجنسين.

ولهذه الأسباب، امتنعت المملكة المتحدة عن التصويت على مشروع القرار، الذي يفتقر بوضوح إلى تأييد مجموعة واسعة من أعضاء المجلس ولا يمثل أساسا لتحقيق توافق الآراء. وكان من شأن اعتماد مشروع النص هذا أن يقوض الإنجازات الهامة التي تحققت فيما يخص هذه الخطة البالغة الأهمية والجهود المستمرة التي يبذلها عدد كبير من الناشطين في مجال حقوق المرأة. وبصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، لا يقتصر دورنا على الاستماع إلى أصوات مجموعة متنوعة من النساء، بل يشمل أيضا الدفاع عن حقوقهن وتكريس إدماجهن ومشاركتهن على جميع المستويات.

وستظل المملكة المتحدة ملتزمة التزاماً ثابتاً بصون التقدم المحرز في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والنهوض بقضايا المرأة والسلام والأمن بشكل جوهري إلى جانب الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وتشكل الحقوق الإنسانية للمرأة شاغلا للجميع. لقد كانت الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن نتيجة لعمل النساء، وهي ملك لهن. ويتعين على المجلس الآن أن يقتدي بالنساء وأن يعمل. وتؤدي المرأة دوراً محورياً في تحقيق السلام والأمن الدائمين.

المرفق 27

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

لا توجد دولة أكثر التزاماً بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من الولايات المتحدة. فقد كنا أول دولة تكرس أهداف القرار 1325 (2000) في تشريعاتنا الوطنية وبذلنا جهودا على مستوى الحكومة بأسرها لقياس التقدم المحرز والحفاظ على المساءلة في سياق تنفيذنا للقرار على المستويين المحلي والعالمي.

وللرئيس ترامب سجل لا مثيل له في العمل الداعم للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وهو يدرك أن المجتمعات التي تمكن المرأة هي مجتمعات أكثر استقرارا وسلاما وازدهارا، من الناحتين الاقتصادية والسياسية على السواء.

ومن خلال الامتناع عن التصويت على مشروع قرار الاتحاد الروسي S/2020/1054، تتخذ الولايات المتحدة وتسعة من زملائنا أعضاء المجلس موقفا حازما لحماية هذه الخطة الهامة للغاية من هجوم الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية.

وكما كتبت روسيا، بإسهام من الصين، فإن مشروع القرار هذا كان يهدف إلى تقويض وعكس مسار التقدم المحرز في السنوات العشرين الماضية في إساءة استخدام صارخة لمجلس الأمن للنهوض بخططهما المنفردة. ومن الواضح أن زملاءنا الروس والصينيين لا يؤيدون الخطة المتعلقة المرأة والسلام والأمن، على النحو المحدد في القرار 1325 (2000) ولا يعتقدون أنه ينبغي تمكين المرأة بالكامل لمنع نشوب النزاعات أو الجلوس إلى طاولة المفاوضات سعيا إلى تحقيق السلام والمصالحة.

وكما تكشف نتائج التصويت، فإن العديد من أعضاء المجلس الآخرين يشاطروننا شواغلنا. وكان من شأن مشروع القرار الروسي أن ينتقص من التزامات الأمم المتحدة الطويلة الأمد تجاه المرأة وأن يضعف توافق الآراء بشأن دور المرأة في حالات النزاع. وهذه الجهود لا تحترم النساء في الخطوط الأمامية للعمل المتعلق بالسلام والأمن اليوم وتشكل تهديدا لمن قد يقتدون بهن.

ولن تدعم الولايات المتحدة أبدا إجراء كهذا. وسنواصل، إلى جانب شركائنا، الدفاع عن التطلعات والأهداف الواردة في القرار 1325 (2000) ضد الهجمات الرامية إلى تقويضها، والاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لذلك الإنجاز التاريخي وصون مقصده.

المرفق 28

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

في الذكرى السنوية العشرين للقرار 1325 (2000) يعدُّ هذا العام معلما هاما نحو تحقيق الالتزامات العالمية بالمساواة بين الجنسين والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وإن من دواعي السرور أن نلاحظ أن هذه الخطة قد أصبحت جزءا لا يتجزأ من عمل المجلس في السنوات الأخيرة. كما أحرز تقدم ملموس في الميدان لأجل التخفيف من المشقة التي تواجهها المرأة وتعزيز مشاركتها النشطة والمتزايدة في جميع مناحي الحياة، بما في ذلك منع نشوب النزاعات وحلها واستدامة السلام.

ولأجل الحفاظ على هذا الزخم ودفعه إلى الأمام، ينبغي مواصلة تعزيز الرسالة المتعلقة بأهمية هذه الخطة في عمل المجلس وإعادة تأكيدها وتقويتها. وعليه، تدعم فييت نام جهود المجتمع الدولي والدول الأعضاء والشركاء الدوليين لتعزيز هذه الخطة.

ولذلك صوتت فييت نام اليوم مؤيدة لمشروع القرار المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، على النحو الوارد في الوثيقة S/2020/1054. وفي الوقت نفسه، نؤكد من جديد التزامنا القوي والمستمر والراسخ بالإطار والإنجازات التي ما برح المجتمع الدولي يحققها على مر السنين، بما فيها الواردة في قرارات مجلس الأمن السابقة ذات الصلة: 1889 (2009) و 2122 (2013) و 2242 (2015) و 2467 (2019) و 2493 (2019) على سبيل المثال لا الحصر.

ومن المؤسف أنه لم تُعتمد أي نتيجة في هذه الذكرى السنوية الهامة. ولذلك من المهم أن تواصل جميع الأطراف بما فيها أعضاء مجلس الأمن، القيام بالمزيد لتحقيق التفاهم المتبادل وبذل الجهود المشتركة في متابعة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بطريقة متسقة وبناءة وتطلعية.

وفي هذا الصدد، تكرر فييت نام تأكيد التزامها بالانضمام إلى جهود الشراكة العالمية من أجل مواصلة ضمان إسماع صوت المرأة ومعالجة شواغلها واحتياجاتها وتعزيز أدوارها وإسهاماتها في السلام والأمن والاعتراف بها.